المتقدم في الترجمة وقوله يريد من زيادات الناظم لأجل التفسير والبيان
وتعيين المقصود من العبارة السابقة لأنه لو لم يذكره
الناظم وتخفى على كثير فيحتاج للبيان فقال يريد هو أبو العباس
أيضا وقوله للحضور متعلق بأمرت أي سواء أمرت الحضور أو
الغياب فافعل به ما نذكره لما سيتضح لك والحضور جمع حاضر على
غير قياس وهو أحد ما جاء تارة جمعا وتارة مصدرا ومثله شهود
جمع شاهد ومصدر شهد وقعود جمع قاعد ومصدر قعد وسجود جمع ساجد
ومصدر سجد والمراد بالحاضر هنا المخاطب والغياب جمع غائب وقوله
فأثبت اللام مراده باللام لام الأمر يعني أنك إذا أردت أن تأمر
في هذا الباب فأثبت لام الأمر وقل للحاضر الذي هو المخاطب عند
أمرك إياه لتعنه وإنما ثبتت لأن الخطاب هنا ليس على الحقيقة
لأن المخاطب مفعول والمأمور فاعل فكأنه غائب فحملوا في هذا
الباب على الغائب لكان معنا ما سيأتي وقوله الأمر منصوب
على المفعولية المطلقة أقام به الوزن وقوله والباب في الغائب
الخ أي وباب أمر الغائب أي حكمه عدم سقوط اللام لأنه إنما
يستفاد أمره منها وهذه الزيادة من الناظم حسنة وكذلك
قوله قبل يريد الحضور الخ فهي من التبرعات الحسنة والتفسيرات الجيدة
وكأنه يشير إلى قول شارح الأصل موطئ لإثبات اللام. وقال الأستاذ
أبو عبد الله بن أبي العافية إنما أتي باللام في مثل هذه الأبنية من
قبل أن المأمور فيها مفعول وحكم المأمور أن يكون فاعلا بالفعل
الذي يؤمر به والفاعل غير مذكور هنا فلم يحذف حرف المضارعة
ولا اجرى فالأمر لعدم مواجهة الفاعل ومشاهدته. وقد بينه
الجوهري رحمه الله ما أشار إليه أبو العباس مع زيادة فقال
في الصحاح زهي الرجل فهو مزهو أي تكبر وللعرب أحرف لا يتكلمون
بها إلا على سبيل المفعول به وإن كانت بمعنى الفاعل كزهي وعني

الناظم ورد مصادرا وجموعا

بالأمر

بالأمر ونتجت الناقة وأشباهها فإذا أمرت منه قلت لتزه
يا رجل وكذلك الأمر من كل فعل لم يسم فاعله لأنك إذا أمرته
منه فإنما تأمر في التحصيل غير الذي تخاطبه أن يوقع به وأمر
الغائب لا يكون إلا باللام كقولك ليقم زيد. قلت هو كلام بديع تتضح
به مشكلات سردها يطول وتنحل به معضلات تنبو عنها العقول.
وقوله أن لا تسقطا يحتمل أن يكون بضم حرف المضارعة وكسر القاف
مضارع أسقط وفاعله المتكلم ومفعوله محذوف لدلالة المقام عليه
أي أن لا تسقط أنت اللام وأن يكون بضم حرف المضارعة أيضا
وفتح القاف مبنيا لما لم يسم فاعله ونائب الفاعل ضمير عائد على اللام
أي أن لا تسقط اللام وأن يكون بفتح حرف المضارعة وضم
القاف مضارع سقط كنصر وفاعله ضمير عائد على اللام أي لا تسقط
اللام. فإن قلت أي الاحتمالات أولى. قلت الاحتمال الأول
هو الأولى من غيره لأمرين أحدهما أن البيت سالم بسببه من
السناد الذي لو عنيته من عيوب القوافي كما مر غير مرة. الثاني أن
الخطاب هو الأنسب بقوله أولا فأثبت اللام الخ وقوله ثانيا
فاسمع إلى الدرر وكيف على ما لا يخفى. ثم الاحتمال الثالث لأن
الضم والكسر يجتمعان في قافية واحدة بخلاف الفتح مع أحدهما
فإنه قليل أو معدوم. والله أعلم. فقوله أن لا تسقط خبر
الباب على حذف مضاف أي حكم الباب عدم إسقاط اللام أو سقوطها
في الغائب فالظرف متعلق بتسقط على مذهب من يتوسع في الظروف
مطلقا أو بمحذوف يفسره تسقط على مذهب من يمنع تقدم
معمول الصلة على الموصول مطلقا وقوله فاسمع إلى الدرر الخ أتى به
تحريضا للطالب وحثا له على تحصيل الفوائد والتقاط جواهر العلوم
الفرائد. فاستمع درر العلوم وجواهرها ولتلتقط ما يحصل
[illegible] جامعة. ولو قال فاستمع الدرس لم [illegible] في أل

Copyright © King Saud University